الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.27

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
25 April 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد فينانسيو غيرا (نائب الرئيس) ..... (البرتغال)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23770 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية)، تولى السيد فينانسيو غيرا (البرتغال)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:05

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/77/40 و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/77/48 و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/77/149 و A/77/168 و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/77/36)

1 - **السيد دي فارين** (المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات): عرض تقريره (A/77/246)، فقال إنه بعد مرور 30 عاما على اعتماد إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، يجري إهمال حماية حقوق الأقليات إهمالا تاما، مما يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لعشرات الملايين من الأشخاص المنتمين إلى أقليات ويسهم في زعزعة الاستقرار على الصعيد العالمي، وأزمات إنسانية شديدة، ونزاعات عنيفة.

2 - وأضاف قائلا إن هناك فشلا في تعميم ودمج حقوق الأقليات في الأمم المتحدة على الرغم من اعتماد مذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن التمييز العنصري وحماية الأقليات في عام 2013. وقد أصبح التقاعس والإهمال في حماية حقوق الأقليات من سمات المشهد الدولي، كما يتضح من عجز المجتمع الدولي عن التصدي للادعاءات المقلقة للغاية التي أثيرت أو عن الرد عليها، وهي تشمل احتمال حرمان ملايين الأشخاص من المواطنة، ومعظمهم من البنغاليين أو ينتمون إلى أقليات أخرى، في ولاية آسام، الهند؛ والقيود المفروضة على التصويت في الولايات المتحدة الأمريكية مما يؤدي إلى حرمان ملايين الأشخاص، الذين ينتمي معظمهم إلى أقليات؛ والجرائم ضد الإنسانية المتعلقة بالإيغور والأقليات التركية الأخرى في شينجيانغ، الصين. وقد ضعُفت حقوق الأقليات في منظومة الأمم المتحدة، حيث شهدت العقود الأخيرة انخفاضا في الاهتمام بقضايا الأقليات. وكانت مبادرات الأمم المتحدة لصالح الفئات المهمشة أو الضعيفة الأخرى أكثر عددا، في حين لم تُطلق في السنوات الأخيرة أي مبادرات مؤسسية رئيسية لحماية الأقليات.

3 - وأردف قائلا إنه إلى جانب هذا التجاهل المؤسسي الصريح لحقوق الإنسان للأقليات، هناك مستويات متزايدة من خطاب الكراهية، والتحريض على العنف، وإلقاء اللوم، والتعصب الأعمى الذي يستهدف الأقليات، مما يؤدي إلى عالم يتسم بزيادة عدم الاستقرار والظلم. وفي السنوات الأخيرة، كان هناك تجاهل لمرتكبي هذه الأفعال، بل إن الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم قد حوكموا واضطهدوا. وفي بعض الحالات، يستغل السياسيون الذي يمثلون الأغلبية الخوف لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل على حساب الأقليات. وكثيرا ما تكون مظالم طوائف الأقليات هي السبب الجذري للنزاعات الداخلية العنيفة أو تستغل فيها، حيث يقترب عدد هذه النزاعات في العالم من أعلى مستوياته في السنوات الثلاثين الماضية. وما لم تعالج الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الأقليات، سيظل العالم يواجه مخاطر تزايد عدم الاستقرار واستمرار انهيار السلام.

4 - وأشار إلى أنه أوصى في تقريره بوضع خطة عمل لتعزيز حماية حقوق الأقليات وتفعيل مذكرة عام 2013 الإرشادية، التي دعا فيها الأمين العام إلى تعميم مراعاة حقوق الأقليات وإدماجها في جميع ركائز الأمم المتحدة وأنشطتها، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل

خطة عمل الرباط المتعلقة بحظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف ومجموعة أدوات الإيمان من أجل الحقوق. ودعا أيضا الأمم المتحدة إلى الشروع في عملية لوضع معاهدة بشأن الأقليات بوصفها مجالا مشروعا للتعاون الدولي في مناخ تواجه فيه الأقليات انتهاكات واسعة النطاق لحقوقها، بما في ذلك خنق ثقافاتها، وحرمانها من استخدام لغاتها، ولا سيما في مجال التعليم، والقيود غير المقبولة على حقوقها في ممارسة شعائرها الدينية.

5 - **السيدة سزيليفانوف** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن التهديدات المتعددة التي تواجه العالم، سواء على الإنترنت أو خارجها، تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع ضعيفة بشكل خاص، بمن فيهم الأشخاص المنتمون الى أقليات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة والمتقاطعة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات.

6 - وأضافت قائلة إن النزاعات تنجم عن عوامل كثيرة، من بينها استغلال مظالم مجموعة معينة من جانب قوى خارجية لأسباب جيوسياسية أو ممارسة إطلاق إنذارات كاذبة لخلق توترات وانقسامات مصطنعة داخل الدولة. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة استخدام حماية حقوق الأقليات كذريعة للاستخدام غير القانوني للقوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، كما هو الحال في الحرب العدوانية التي تشنها روسيا دون سابق استفزاز وغير المبررة ضد أوكرانيا. ويجب حماية حقوق الإنسان، لا إساءة استخدامها.

7 - واختتمت كلمتها قائلة إنها في ضوء تصاعد خطاب الكراهية وكره الأجانب والعنصرية على الإنترنت، التي تؤجج العنف والهجمات ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات، تتساءل عن الكيفية التي يمكن بها التصدي لخطاب الكراهية على وسائط التواصل الاجتماعي. ويود وفد بلدها أيضا أن يعرف كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكفل عدم إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتأجيج النزاعات بل تؤدي بالأحرى دورا في حلها.

8 - **السيد بانش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومة بلده ترحب بمساهمة تقرير المقرر الخاص عن زيارته إلى الولايات المتحدة (A/HRC/49/46/Add.1) في حوارها الجاري بشأن كيفية مكافحة العنصرية الممنهجة والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب وأوجه الضعف الفريدة التي يواجهها أفراد الأقليات والطوائف المهمشة. وتلتزم حكومة بلده في سياستها الداخلية والخارجية بالنهوض بحقوق الإنسان لأفراد الأقليات والطوائف المهمشة التزاما شديدا.

9 - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة قدمت مؤخرا إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري تقريرها الدوري، الذي تناولت فيه عددا لا يحصى من القضايا التي تؤثر على أفراد الأقليات والطوائف المهمشة، مثل التمييز العنصري، وعدم المساواة الاقتصادية، وأعمال العنف المحددة الأهداف، وعدم المساواة في الحصول على التعليم، والتفاوتات الصحية، والمعلومات المغلوطة، وخطاب الكراهية.

10 - وتساءل في ختام كلمته عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تعمل معا لمعالجة القضايا الشاملة والمتقاطعة التي يواجهها أفراد الأقليات والطوائف المهمشة.

11 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلت به الصين باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير بشأن مسألة هونغ كونغ وشينجيانغ والتبت. فالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وتسييس قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك قضايا الأقليات، أمر غير مقبول. وتؤيد بيلاروس الجهود التي تبذلها الصين لحماية سيادتها.

12 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالتقييم الصريح الذي قدمه المقرر الخاص لعمل منظومة الأمم المتحدة في تقريره. وقال إن المناقشات التي دارت خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية قد أظهرت أن انتقاد المقرر الخاص له ما يبرره.

13 - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء توصية المقرر الخاص بزيادة مشاركة ممثلي الأقليات ومنظماتها في اجتماعات هيئات الأمم المتحدة. وقال إن الحوار مع الأقليات ينبغي تعزيزه على نطاق واسع على الصعيد الوطني وأخذه في الاعتبار في المواقف الوطنية التي يُعرَب عنها في الأمم المتحدة. أما إغراق منظومة الأمم المتحدة بأطراف فاعلة أخرى فهو سيعقّد المفاوضات ويشل عمل المنظمة في نهاية المطاف.

14 - واختتم كلمته بالإعراب عن استعداد وفد بلده لأن يناقش مع الدول الأعضاء الأخرى إمكانية إنشاء منتدى دائم للأقليات.

15 - **السيد إدبروك** (ليختنشتاين): قال إن حكومة بلده ممتنة لدعم المقرر الخاص لعملها في مجال منع النزاعات من خلال أشكال تقرير المصير الداخلي والاستقلال السياسي والحكم دون الوطني، بما في ذلك

إصدار دليل منع وحل النزاعات المتعلقة بتقرير المصير في عام 2021. وفيما يتعلق بالفقرة 75 من تقرير المقرر الخاص، يتساءل وفد بلده عما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء وأجزاء الأمانة العامة ذات الصلة لمنع نشوب النزاعات على نحو أفضل عن طريق دعم حقوق الإنسان للأقليات. ويهتم وفد بلده أيضا بمعرفة ما يمكن تعلمه من المنظمات الأخرى ذات الصلة، مثل المفوض السامي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالأقليات القومية.

16 - وأعرب عن قلق ليختنشتاين إزاء التقارير التي تفيد بأن الحكومة الروسية تقوم بالتجنيد غير المتناسب للأقليات العرقية لتقاتل في حربها العدوانية غير المشروعة ضد أوكرانيا. وتساءل عما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة للتصدي للاتجاه المستمر المتمثل في أن تكون جماعات الأقليات في كثير من الأحيان من بين أول من يعانون من عواقب النزاع في الداخل والخارج على حد سواء.

17 - **السيدة فوكس** (النمسا): قالت إن بلدها يرحب بمبادرة المقرر الخاص لتنظيم منتديات إقليمية بشأن قضايا الأقليات وإنه استضاف بكل سرور منتدى أوروبا وآسيا الوسطى في فيينا في عام 2022. وفي اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، تعهدت النمسا بتعزيز مشاريع الرقمنة التي تستهدف مجموعات الأقليات وتعزيز الدعم للتعليم بلغات الأقليات من سن مبكرة. وقالت إن وفد بلدها يثني على الدول التي قدمت تعهدات طوعية ويدعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بحماية حقوق الأقليات.

18 - وأضافت قائلة إنه لا تزال هناك ثغرات كبيرة في حماية حقوق الأقليات في بلدان كثيرة. ويُساء استخدام حقوق الأقليات كذريعة للحرب. وتدين النمسا بأشد العبارات الممكنة الحرب غير القانونية وغير المبررة التي تشنها روسيا في أوكرانيا، بما في ذلك تلاعبها بقضايا الأقليات.

19 - وأكدت في ختام كلمتها أن القضايا المتعلقة بالأقليات يمكن التغلب عليها وأن تؤدي إلى مجتمع أقوى وأكثر حيوية وازدهارا. وقالت إن الحكم الذاتي لجنوب أتيرول هو نموذج للحماية الناجحة لحقوق الأقليات في إطار المسؤولية المشتركة لبلدين متجاورين.

20 - **السيدة كيلر** (سويسرا): قالت إن حكومة بلدها تعطي الأولوية لحماية الأقليات كجزء من التزامها بحقوق الإنسان. وتسهم مشاركة الأقليات في جميع مجالات المجتمع والحياة السياسية في استقرار البلد وازدهاره.

21 - وأضافت قائلة إنه مما يؤسف له أن قضايا الأقليات لا تحظى بالاهتمام الكافي وأن عدم احترام حقوق الأقليات كثيرا ما يوفر أرضا خصبة للنزاعات. ويؤيد وفد بلدها تأييدا تاما دعوة المقرر الخاص إلى إدماج حقوق الأقليات في جميع ركائز الأمم المتحدة وزيادة ظهورها للعيان. وهي تتساءل عن الكيفية التي يمكن بها إعادة التأكيد على الحاجة إلى حماية حقوق الأقليات.

22 - وأكدت في ختام كلمتها أن سويسرا ستواصل حماية حقوق الأقليات، وتعزيز مشاركتها في العمليات السياسية، ومكافحة جميع أشكال التمييز. وقالت إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتصدي لخطاب الكراهية على المنصات الإلكترونية والشبكات الاجتماعية.

23 - **السيدة لولا** (بولندا): قالت إن بلدها يردد إدانة الاتحاد الأوروبي القوية لاستخدام حماية حقوق الأقليات كذريعة للاستخدام غير المشروع للقوة ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو استقلالها، كما يتضح من الحرب العدوانية التي تشنها روسيا دون سابق استفزاز وغير المبررة على أوكرانيا. والقمع الوحشي من قبل روسيا للأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات عرقية ودينية في أوكرانيا موجه بشكل خاص إلى تتار القرم، الذين أجبروا على النضال من أجل هويتهم منذ الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم في عام 2014.

24 - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يود، في سياق التعليم ولغات الأقليات، أن يسلط الضوء على الاضطهاد المستمر للأقلية البولندية في بيلاروس. وعلى الرغم من النداءات العديدة التي وجهها بلدها إلى السلطات البيلاروسية لوقف هذا القمع، يجري حذف اللغة البولندية من نظام التعليم ويجري تدمير النصب التذكارية والمقابر البولندية.

25 - **السيد موغيروسي** (هنغاريا): قال إن وفد بلده يرحب بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة والمنتديات الإقليمية للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية. فالذكرى السنوية تمثل فرصة لتقييم الوضع وتقديم توصيات جديدة، وهذا أمر ذو أهمية كبيرة في ضوء النكسات الخطيرة لحقوق الأقليات القومية. ومن الأهمية بمكان حماية الهوية الفردية والجماعية للأقليات القومية الأصلية وتمكينها من ممارسة حقوقها الثقافية والتعليمية واللغوية بصورة مستقلة. وينبغي اعتماد إطار إلزامي ينظم حماية حقوق الأقليات القومية، مع مراعاة المبادئ الأساسية القائلة بأن الأقليات القومية ليست قضية محلية بل هي قضية عالمية، وأن المواطنة والهوية الوطنية غالبا ما تكونان مفهومين منفصلين، وأن حماية الأقليات القومية تستند إلى الحق في

الهوية، وأن من الضروري بنفس القدر ضمان الحقوق الفردية والجماعية على حد سواء، وأنه ينبغي اعتبار الأقليات القومية أجزاء مكونة للدول التي تعيش فيها. وقد التزم بلده بهذه المبادئ، حيث اعترف قانونا بثلاث عشرة قومية منذ عام 1993.

26 - **السيد رشيد** (باكستان): قال إن الطفرة العالمية في الشعبوية، وكراهية الإسلام، والأيديولوجيات القائمة على الكراهية، التي تتضخم من خلال منصات الإنترنت، تغذي انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية للأقليات. وتثير جزع باكستان شيطنة أفراد وطوائف الأقليات وتجريدهم من إنسانيتهم في بعض الحالات. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك دعوات للإبادة الجماعية في الهند ضد الداليت والأقليات المسلمة. واعتناق الهند الخطير لإيديولوجية الأغلبية الهندوسية في جميع المناطق مدعاة للقلق الشديد. فقد تغلغلت هذه الأيديولوجية في المؤسسات المطلوب منها حماية الحقوق الأساسية. ومع حظر الحجاب، والقوانين المناهضة لتغيير الدين، والحرمان من حقوق المواطنة، والهجمات على المساجد، والدعوات إلى الإبادة الجماعية، والمذابح التي ترعاها الدولة ضد المسلمين، بدأت علامات الإنذار المبكر تومض بشأن حالة حقوق المسلمين في الهند. والجَلْد العلني الأخير لرجال مسلمين على أيدي شرطة الولاية في غوجارات مثال آخر على التمييز المطلق ضد الأقليات في المنطقة.

27 - وتساءل عن المسارات والخيارات المتاحة لصياغة صك عالمي بشأن حقوق الإنسان للأقليات وإنشاء آليات لمنع النزاعات بغية التصدي بشكل أفضل لانتهاكات حقوق الأقليات.

28 - **السيدة بونيكفار** (سلوفينيا): قالت إن بلدها ملتزم منذ أمد بعيد بتعزيز حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وطنيا وإقليميا ودوليا، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان والمنتديات الإقليمية للأقليات.

29 - وأضافت قائلة إن من اللازم زيادة تعميم حماية حقوق الأقليات في أعمال الأمم المتحدة. وكان عمل المقرر الخاص بشأن الأقليات في حالات النزاع ذا أهمية خاصة. فاحترام حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات له أثر حاسم على السلام والاستقرار ويقلل من خطر نشوب نزاعات عنيفة. كما يؤدي الأشخاص المنتمون إلى أقليات دورا هاما في منع نشوب النزاعات وصنع السلام ومبادرات بناء السلام.

30 - وأردفت قائلة إن سلوفينيا تشيد بتركيز المقرر الخاص خلال رحلاته الميدانية على معالجة التمييز والاستبعاد وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها نساء وفتيات الأقليات. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز دور نساء الأقليات ومشاركتهن الهادفة في منع النزاعات الإثنية وبناء السلام والمصالحة.

31 - **السيدة زينتشينكو** (الاتحاد الروسي): قالت إن المقرر الخاص أجرى بحثا شاملا مدعوما بتحليل تاريخي ووقائع وأمثلة محددة. ويتفق وفد بلدها مع استنتاج المقرر الخاص أن هناك تراجعا في الأمم المتحدة في تعزيز قضايا الأقليات وحماية حقوق الأقليات. ومن المفارقات أن عمل المنظمة في مجال حقوق الإنسان يركز بصورة متزايدة على حماية حقوق ومصالح الفئات الضعيفة، مثل الشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والنساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين واللاجئين، والأقليات الجنسية، في حين أن الأقليات القومية، التي تواجه زيادة خطر انتهاك حقوقها، غير مرئية تقريبا بالنسبة لمسؤولي الأمم المتحدة.

32 - وأضافت قائلة إن هياكل الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، تتبع نهجا انتقائيا ومتحيزا لحماية حقوق الأقليات القومية. ولسنوات كثيرة، كان هناك تجاهل للانتهاكات الواضحة لحقوق تلك الأقليات في بعض بلدان البلطيق، بما في ذلك حظر استخدام لغاتها الأم وتعليمها بها، واستبعادها من الحياة السياسية والعامة، والحفاظ لأكثر من 30 عاما على مؤسسة "عدم المواطنة" المخزية.

33 - واختتمت كلمتها قائلة إنه في حين أن من الواضح أن توصيات المقرر الخاص سترفضها بعض البلدان، فإنها تستحق دراسة ومناقشة متأنية على الصعيد الحكومي الدولي. والتوصيتان الداعيتان إلى وضع صك دولي ملزم قانونا وإنشاء منتدى دائم مثيرتان للاهتمام بصفة خاصة.

34 - **السيد شارما** (الهند): قال إن وفد بلده يدين إساءة باكستان استخدام أحد منابر الأمم المتحدة من أجل نشر دعايتها الكاذبة والخبيثة ضد الهند. ومن المفارقات أن باكستان تتكلم عن حقوق الأقليات، في حين أنها أهلكت أقلياتها وأن بعض الأقليات قد انقرضت في هذا البلد. وتواصل باكستان ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق السيخ والهندوس والمسيحيين والأحمديين. ويتعرض آلاف النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات من طوائف الأقليات، للاختطاف والزواج القسري ويجري حملهم على اعتناق الإسلام في باكستان. وقال إن وفد بلده يرفض ويدين جميع هذه الأعمال التي تقوم بها باكستان.

35 - وأضاف قائلا إن الهند بلد متعدد الأعراق والأديان واللغات له أبعاد قارية يسترشد بمبادئ الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون. وفيما يتعلق بإشارة المقرر الخاص المحددة في تقريره إلى انعدام الجنسية، قال إن وفد بلده يشعر بخيبة الأمل لرؤيته ربط هذه المسألة ربطا خاطئا ومتكررا بقضية حقوق الأقليات. فالأقليات في الهند تتمتع بجميع الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور الهندي. ولجميع المواطنين الحق الأساسي في الحفاظ على لغتهم وكتابتهم وثقافتهم. ولكل طائفة من طوائف الأقليات الحق في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية من اختيارها وفي توفير التعليم للأطفال باللغات الأصلية. وتسعى وزارة شؤون الأقليات إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأقليات الدينية وتيسير تكافؤ فرص التعليم والعمل والفرص الاقتصادية لها. وتساءل عن أفضل الممارسات التي كان هناك تقيد بها في الحفاظ على لغات الأقليات.

36 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء النتائج التي توصل إليها المقرر الخاص من زيارته القطرية إلى الولايات المتحدة. فمن المثير للجزع أن جرائم الكراهية التي تستهدف الأقليات في ذلك البلد قد ارتفعت إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من عقد. وتشاطر إيران المقرر الخاص قلقه بشأن عدم وجود تشريع اتحادي يحظر بشكل مباشر وعام التمييز على أساس الدين أو المعتقد، مما يترك الأقليات الدينية عرضة للممارسات والسياسات التمييزية. وينبغي للولايات المتحدة أن تحظر التمييز العنصري بجميع أشكاله وأن توسع نطاق الحماية التي يوفرها القانون.

37 - وأضافت قائلة إن الأثر السلبي لسياسات الولايات المتحدة لا يقتصر على الشعب الأمريكي والأقليات التي تعيش في ذلك البلد. كما أن المجموعة المعقدة من الجزاءات الانفرادية، مقترنة بجزاءات ثانوية ضد أطراف ثالثة، والإفراط في الامتثال واتباع سياسات خالية من المخاطر من جانب الشركات والمؤسسات المالية، هي أمور تؤدي إلى تفاقم التحديات الإنسانية والاقتصادية القائمة وتؤثر سلبا على حياة الأقليات في جميع أنحاء العالم. وينبغي ألا تُخل أي دعوة لحقوق الإنسان بالحقوق السيادية القانونية والمشروعة للدول الأعضاء، أو بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها التصدي للتمييز العنصري وخطاب الكراهية ضد الأقليات، ولا سيما المسلمين، في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

38 - **السيدة باناكين إليل** (الكاميرون): قالت إن وفد بلدها مهتم بمعرفة ما يمكن أن يفسر الفقدان التدريجي للاهتمام بقضايا الأقليات في الأمم المتحدة وما إذا كان عدم اعتراف بعض البلدان بالحقوق الجماعية يمكن أن يكون أحد الأسباب. ونظرا للتقاطع بين الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى، مثل الشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، واللاجئين والمهاجرين، فإن وفد بلدها يود أن يعرف إلى أي مدى تؤخذ شواغل الأقليات في الاعتبار في سياق هذه الفئات الضعيفة. وتساءلت عن كيفية تسخير التعاون مع المنتدى الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وغيره من الآليات المعنية بالعنصرية لتعزيز الأقليات العرقية وحمايتها. وأخيرا، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها أن يُسهم الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية ومختلف منتديات الأقليات في إحياء الاهتمام بقضايا الأقليات في الأمم المتحدة.

39 - **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إنه ينبغي لجميع البلدان أن توفر حماية أفضل للأقليات وأن تعتمد تدابير شاملة للقضاء على بؤر تفريخ التمييز والكراهية. ويجب إدماج التنمية المتساوية للأقليات في عمليات التنمية الوطنية الشاملة، مع اتخاذ تدابير تستهدف المشاكل التي تواجهها الأقليات، مثل الفقر والتعليم والرعاية الصحية. ويجب تهيئة بيئة سلمية وعادلة للأقليات. ثم قالت إن الصين، بوصفها بلدا موحدا متعدد الأعراق يضم 56 مجموعة عرقية، تبني مجتمعا ذا مستقبل مشترك لجميع المجموعات العرقية.

40 - وأضافت قائلة إن المقرر الخاص أشار، بعد زيارته للولايات المتحدة، إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تفتقر إلى آليات الحماية القانونية للأقليات، وأن الأمريكيين من أصل أفريقي واللاتينيين والشعوب الأصلية والأقليات الآسيوية لا يرون حقوقهم محمية حماية كاملة. ويأمل وفد بلدها أن تواصل اللجنة والمقرر الخاص متابعة انتهاكات حقوق الأقليات في الولايات المتحدة عن كثب وتعزيز المساءلة.

41 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد موقفه المبدئي وهو أن عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يدار بطريقة موضوعية وشفافة وغير انتقائية وغير مسيسة. وقد بذلت مؤخرا محاولات غير مقنعة لتدمير أمن الدول المستقلة بالتدخل في شؤونها الداخلية بذريعة قضايا الأقليات. وما زال بلده يرفض جميع المحاولات الرامية إلى تسييس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واستخدامها للتدخل في بلدان أخرى. وأعرب عن تأييد وفد بلده لموقف الصين المتمثل في الدفاع عن

سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها وحماية الرخاء والاستقرار في شينجيانغ وهونغ كونغ.

42 - **السيد حميد** (ملديف): قال إن انعدام الجنسية، والتعليم بلغات الأقليات، وخطاب الكراهية الذي يستهدف الأقليات على وسائل التواصل الاجتماعي، ومنع النزاعات العنيفة من خلال حماية حقوق الإنسان للأقليات، هي قضايا ملحة تُعتبر أساسية لضمان إعمال وحماية حقوق الإنسان لمن هم الأكثر تهميشا. ويظل بلده، بوصفه موقّعا على سبعة من الصكوك الأساسية التسعة المتعلقة بحقوق الإنسان، ملتزما بضمان إحراز تقدم في جميع مجالات برنامج حقوق الإنسان بغية الإعمال الكامل لحقوق الإنسان لجميع الناس.

43 - وذكر أن الصين شريك إنمائي مهم لملديف، وأن العلاقة بين الصين وملديف تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة كل طرف وسلامته الإقليمية. ولذلك، تكرر ملديف تأكيد التزامها الثابت بسياسة الصين الواحدة الطويلة الأمد، وهي على ثقة من أن الشعب الصيني، في ظل مبدأ "بلد واحد ونظامان"، سيستمر في الازدهار والتمتع بالمنافع الاقتصادية والحريات الأساسية المقبولة عالميا.

44 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الصين ويؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الحكومة الصينية لدحض الاتهامات الموجهة إليها. وتشاطر حكومة بلده المقرر الخاص شواغله التي أثارها في الفقرة 14 من تقريره بشأن عمليات القتل والعنف والوحشية التي ترتكبها الشرطة ضد الأمريكيين من أصل أفريقي واللاتينيين وغيرهم. وهو يتساءل عن مدى الصعوبة التي يواجهها المقرر الخاص للقيام، في حدود ولايته، بأي شيء لمنع أعمال الكراهية هذه ضد الأقليات عند التعامل مع الإدارة الأمريكية، التي تعتبر نفسها متفوقة على جميع البلدان الأخرى وتواصل إلقاء محاضرات على الدول الأعضاء بشأن حقوق الإنسان.

45 - **السيدة أوهارا - روسكوفسكي** (المراقبة عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): قالت إن الانتهاكات الدولية لحقوق الإنسان التي تؤثر على الأقليات لها عواقب مخيفة على المجتمعات. وعلى سبيل المثال، يتمثل دور وسائل التواصل الاجتماعي المتزايد في تسهيل التسلط والرقابة والأنباء الكاذبة والتحريض على العنف من خلال خطاب الكراهية. وفي عام 2016، حذر البابا من جائحة العداء تجاه الأقليات الدينية والعرقية. ويساور نظام مالطة ذا السيادة المستقلة قلق بالغ إزاء الانتفاضات والحروب والنزاعات المستعرة في جميع أنحاء العالم.

46 - وأضافت قائلة إن النظام ذا السيادة عيّن في عام 2013 سفيرا للروما، يضع 24 مشروعا في سبعة بلدان في جميع أنحاء أوروبا. ومن الأمثلة الجديرة بالثناء هنغاريا، حيث تدير الحكومة 300 مركز مع النظام ذي السيادة. وفي السنوات الاثنتي عشرة التي سبقت إنشاء هذه المراكز، لم يتمكن سوى طفل واحد من الروما من الالتحاق بالجامعة، في حين تمكّن 14 طفلا من الالتحاق بالجامعة في غضون سنتين فقط بعد إنشاء المركز.

47 - وأعربت عن تأييد النظام ذي السيادة للتوصيات التي قدمها المقرر الخاص في تقريره وقالت إنه يقترح أن يوحد جميع أصحاب المصلحة جهودهم لتعزيز احترام جميع الشعوب. ثم تساءلت عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة إشراك الفئات المهمشة في عملية صنع القرار.

48 - **السيد دي فارين** (المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات): قال إن العالم يمر بفترة مظلمة يمكن فيها أن توصف أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالأقليات بالتقاعس والإهمال. ولتصحيح هذا الوضع، ينبغي النظر في ثلاثة نهج. وقبل كل شيء، من الضروري استحداث أدوات أكثر تكيفا للاستجابة للتحديات الهائلة التي تواجه العالم، مثل خطاب الكراهية وكره الأجانب والتمييز الذي يستهدف الأقليات. وينبغي أن يتمثل النهج الأول في بدء مناقشات بشأن معاهدة جديدة توضح طبيعة ونطاق حقوق الأقليات. فكثيرا ما يكون من غير الواضح ما هي هذه الحقوق أو كيف ينبغي إعمالها. وسيكون هذا النهج خطوة أولى نحو إيلاء حقوق الأقليات الأهمية التي تستحقها.

49 - وأضاف قائلا إن النهج الثاني ينبغي أن يتمثل في قيام الأمم المتحدة بإحياء خطة العمل التي اقترحها الأمين العام في عام 2013 وراحت طي النسيان وأصبح مآلها التخلي عنها إلى حد كبير منذ ذلك الحين. فإحياؤها سيضع حدا للاتجاه المتمثل في الإهمال والتقاعس من جانب الأمم المتحدة في مواجهة أكبر التحديات التي يواجهها العالم، ومن بينها النزاعات. فمعظم النزاعات الحديثة هي نزاعات داخلية تنطوي على مظالم الأقليات أو استغلال مظالمهم ومشاعر الاستبعاد والتمييز الموجودة لديهم. وينبغي إعادة النظر في خطة العمل لضمان عدم نسيان قضايا الأقليات أو التخلي عنها أو تجاهلها في مؤسسات الأمم المتحدة ومبادراتها.

50 - واستطرد قائلا إن النهج الثالث ينبغي أن يتمثل في النظر في إنشاء منتدى دائم للأقليات. فالأقليات من بين أكثر الجماعات ضعفا وتهميشا في جميع أنحاء العالم. وما لم تعط الأمم المتحدة الأقليات

الاهتمام والتركيز اللذين تحتاج إليهما، فإن انعدام الجنسية، وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي الذي يستهدف الأقليات، والنزاعات التي تشمل الأقليات، ستستمر في الازدياد. وإقامة منتدى دائم هي أقل ما ينبغي عمله للتصدي لبعض أكبر التحديات والفترة المظلمة من حيث الحماية العالمية لحقوق الإنسان للأقليات.

51 - وواصل كلامه قائلا إن هناك ممارسات جيدة كثيرة في مجال حماية حقوق الأقليات في جميع أنحاء العالم. وقد مكّن ترتيب الحكم الذاتي في جنوب التيرول في إيطاليا الأقليات الناطقة بالألمانية واللادنية من تلقي التعليم والحصول على العمل والخدمات العامة بلغتهم الخاصة، مما حال دون استمرار النزاع. وتشمل الممارسات الجيدة الأخرى النهج الرسمية المتعددة اللغات والثقافات في كندا وقبول التنوع الديني في سنغافورة. ويمكن أيضا العثور على نهج مثيرة للاهتمام في بلدان مثل بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنلندا والمكسيك وموريشيوس والنمسا وهنغاريا.

52 - واختتم كلمته قائلا إن الوقت قد حان للتصدي للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي تؤثر على الأقليات من خلال إقامة منتدى دائم لإفساح المجال وإعطاء صوت للأقليات، وتنفيذ خطة عمل لإدماج وتعميم حقوق الأقليات في مؤسسات الأمم المتحدة وأنشطتها، وإجراء مناقشات بشأن معاهدة تتكيف بشكل أفضل مع التحديات التي تواجه العالم.

53 - **السيدة زانثاكي** (المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية): عرضت تقريرها (A/77/290)، الذي ركز على دور الحقوق الثقافية في التنمية المستدامة، فقالت إن الحقوق الثقافية لا تزال مهمشة في استراتيجيات التنمية المستدامة على الرغم من اعتراف الدول بأهميتها المحورية، بما في ذلك من خلال قرار الجمعية العامة 214/76 والإعلان من أجل الثقافة الذي اعتُمد بالإجماع خلال المؤتمر العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن السياسات الثقافية والتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2022. ويمكن رؤية انتهاكات الحقوق الثقافية التي تُرتكب باسم التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وفي جزر البهاما، لإقامة نادي بربودا للمحيطات أثر ضار على الحقوق الثقافية للسكان المحليين. وقد أعربت المقررة الخاصة عن شواغلها للسلطات المعنية ولكن هذه السلطات لم تستجب لها، وهذا أمر يبعث على أسفها. وعلى الرغم من التفاعلات المتكررة مع حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، يستمر ورود تقارير عن خطط لمحمية نغورونغورو تشمل إعادة توطين، وعمليات إخلاء قسري، وهدم للمنازل وغير ذلك من التقييدات. وفي تركيا وكندا وماليزيا وبلدان أخرى، كانت لمشاريع بناء السدود الكهرمائية وخطوط أنابيب النفط عواقب وخيمة على الأنشطة التقليدية للسكان المحليين، ولم يتضمن أي من هذه التطورات أي مشاورات مجدية مع الأطراف المعنية أثناء عملية صنع القرار. وفي الوقت نفسه، في المملكة المتحدة، لا يزال الارتقاء بالأحياء الفقيرة يهدد الحقوق الثقافية للمهاجرين من أمريكا اللاتينية.

54 - وأضافت قائلة إن المقررة الخاصة تذكّر في تقريرها الدول بالالتزامات القانونية التي تعهدت بها لدعم وحماية الحقوق الثقافية للأفراد والجماعات، بما في ذلك في سياق عمليات التنمية. ولا يتسق نهج "النموذج الواحد الذي يناسب الجميع" مع المعايير الحالية للحقوق الثقافية؛ وبدلا من ذلك، يجب تصميم التنمية المستدامة حسب الأشخاص المعنيين. ويجب النظر في رؤى بديلة للتنمية ويجب السماح للسكان المحليين بأن تكون لهم خياراتهم وفقا لقيمهم وثقافاتهم وفلسفاتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التشاور المستمر والمستنير مع هؤلاء الأفراد والمجتمعات أمر أساسي. وعلى المستوى التنظيمي، ينبغي جعل التنمية الثقافية ركيزة رابعة للتنمية المستدامة إلى جانب التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، كما ينبغي اعتماد هدف قائم بذاته بشأن الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام 2030. ويجب اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان يشمل الحقوق الثقافية في جميع مراحل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها.

55 - **السيد غاستورن** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن اسم بلده قد كُتب بشكل خاطئ في تقرير المقررة الخاصة وطلب تصويبه إلى "جمهورية تنزانيا المتحدة". وفيما يتعلق بالإشارة إلى محمية نغورونغورو في الفقرة 73 من التقرير، قال إنها موقع استخدامات متعددة للأراضي ذو نظام إيكولوجي متوازن لأغراض الأنشطة البشرية والحفظ والحياة البرية. ويبدو أن ما ذكرته المقررة الخاصة في تقريرها من أن الماساي معرضون "لخطر الإخلاء" يعكس تصورها الشخصي وحده، لأنه لم تحدث في الواقع أي عمليات إخلاء وليس مخططا إجراء عمليات إخلاء، وبالتالي ليس هناك أي خوف من الإخلاء. وعلاوة على ذلك، لا يحدد التقرير أي تدابير حفظ محددة من شأنها أن تثير الخوف من الإخلاء. والجهود التي تبذلها حكومة بلده في مجالي التنمية والحفظ في محمية نغورونغورو تهدف حصرا إلى حماية توازن النظام الإيكولوجي للمنطقة والحفاظ عليه على نحو مستدام مع دعم حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحقوق الثقافية. وأخيرا، طلب من المقررة

الخاصة أن تحيط علما بأن محكمة العدل لشرق أفريقيا قد دحضت مسألة الإخلاء في حكمها الصادر في 30 أيلول/سبتمبر 2022.

56 - **السيدة زيليفانوف** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا إذا سمح للثقافة بأن تؤدي دورا هاما فيها. وأشارت إلى التركيز في تقرير المقررة الخاصة على المساهمة الهامة للقطاع الثقافي في التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال دعم التماسك الاجتماعي وتشجيع أنماط جديدة للتنمية، وسألت المقررة الخاصة عن الكيفية التي يمكن بها للقطاعات الثقافية أن تؤدي دورا أقوى في حالات ما بعد النزاع. وفيما يتعلق بدعوة المقررة الخاصة إلى إنشاء منبر مشترك بين الوكالات يقيس مساهمة الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تساءلت عما إذا كان لدى المقررة الخاصة أي اقتراحات محددة بشأن الكيفية التي قد يعمل بها هذا المنبر وكيفية تفاعله مع منبر معارف التنمية المستدامة.

57 - **السيد واينستين** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الحقوق الثقافية وحقوق الإنسان ينبغي أن يتمتع بها الجميع على قدم المساواة دون خوف من التمييز. وتدين الولايات المتحدة أي أعمال تتخذها الحكومات أو غيرها من الجهات الفاعلة تستهدف الأفراد أو تميز ضدهم على أساس هوياتهم العرقية أو الدينية أو اللغوية أو الثقافية. كما أن تدمير أجزاء من تراث أوكرانيا الثقافي الفريد من قبل رئيس روسيا من خلال حربه العدوانية إهانة لهوية شعب أوكرانيا وتاريخه وكرامته. وإضافة إلى ذلك، تقوض روسيا مرارا الحقوق الثقافية لشعبها، بما في ذلك عن طريق إلغاء برمجة أعمال الفنانين الذين لا يدعمون المجهود الحربي واستبعاد هؤلاء الفنانين من المناسبات والمسابقات الثقافية.

58 - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة تشعر أيضا بقلق بالغ إزاء القمع المستمر للهويات العرقية والدينية والثقافية لأفراد الأقليات في الصين. وتصف مفوضية حقوق الإنسان، في تقييمها لشواغل حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ إيغور المتمتعة بالحكم الذاتي، الجهود التي تبذلها الصين لمكافحة وقمع "التطرف الديني" المزعوم من خلال سياسات موجهة ضد التعبير عن الهوية الثقافية واللغوية للإيغور وممارستهم الدينية الإسلامية. وإضافة إلى ذلك، تستمر الصين في التدخل في الهوية الدينية والثقافية للتبتيين، بما في ذلك حقهم في اختيار قادتهم وتعليمهم وتبجيلهم وفقا لمعتقداتهم. كما أن التقارير عن استمرار الاحتجاز الجماعي على أساس العرق في إثيوبيا؛ والهجمات التي تستهدف أفراد طائفة الهزارة في أفغانستان؛ واستبعاد النساء والفتيات من المشاركة في جزء كبير من المجتمع الأفغاني؛ واستمرار الاحتجاز والسياسات التمييزية التي تستهدف الروهينغيا في بورما على أساس عرقهم ودينهم تشكّل مصادر قلق بالغ. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تبيّن الأدوات المتاحة لها للحفاظ على الحقوق الثقافية التي تعرضها للخطر سياسات الدولة العدوانية ولحماية تلك الحقوق.

59 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): قال إن وفد بلده يوافق على أن الحقوق الثقافية ينبغي أن تكون في صميم عمليات التنمية المستدامة. وتمثّل الحقوق الثقافية أولوية بالنسبة لحكومة بلده: فهدفان من الأهداف الأساسية للدولة على النحو المنصوص عليه في دستور كوبا لعام 2019 هما حماية التراث الثقافي للبلد وتأمين تنميته الثقافية، وتكّرس حكومة بلده موارد كبيرة لهاتين الغايتين. غير أن هذه الجهود يقوضها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود وارتفع إلى مستوى لم يسبق له مثيل أثناء الجائحة. والحصار، الذي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يعوق التنمية الثقافية والتمتع بالحقوق الثقافية في كوبا، بما في ذلك عن طريق الحد من إمكانية الحصول على المعدات والمواد وإعاقة مشاركة الفنانين الكوبيين في المناسبات الدولية وإعاقة مشاركة الفنانين الأجانب في المناسبات التي تُقام في كوبا. وسيرحب وفد بلده بمعرفة آراء المقررة الخاصة بشأن أثر تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، مثل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، على التمتع بالحقوق الثقافية.

60 - **السيدة بابتيستا غراد زاكارياس** (البرتغال): قالت إن تركيز التقرير على أهمية الحقوق الثقافية في التنمية المستدامة جدير بالثناء. ويجب تحقيق توازن بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، وكذلك مع الأبعاد الثقافية للاستدامة. وهي تتساءل، في هذا السياق، عن الكيفية التي يمكن بها تحسين إدماج القيمة الاقتصادية للصناعات والأنشطة الثقافية في المؤشرات والبرامج الإنمائية. وذكرت، ثانيا، تشير المقررة الخاصة في تقريرها إلى أن الحقوق الثقافية قد انتهكت باسم التنمية وأنه يمكن تجنب هذه الانتهاكات في المستقبل بضمان المشاركة الحقيقية للأفراد والمجتمعات المحلية من خلال التشاور، ويهم وفد بلدها أن يعرف الممارسات الجيدة لإدماج هذا النهج في السياسات الوطنية لحماية الحقوق الثقافية وتعزيزها. وأخيرا، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها دعم التمتع بالحقوق الثقافية لمختلف الطوائف في جميع أنحاء العالم بإنشاء منتدى دائم للأقليات.

61 - **السيدة كازمارسكا** (بولندا): قالت إنه في حين أن المقررة الخاصة كانت محقّة في ذِكرها في تقريرها أن انتهاكات كثيرة للحقوق

الثقافية تُرتكب باسم التنمية، فإن وفد بلدها يود أن يركز على المسألة المثيرة للقلق البالغ المتمثلة في القضاء المتعمد على الهوية الثقافية في سياق عدم الاستقرار والنزاع المسلح. وتشجب حكومة بلدها أعمال الاستيلاء على الأراضي والتشريد القسري وإعادة التوطين وتدمير التراث الثقافي التي حدثت في أوكرانيا نتيجة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا عليها دون سابق استفزاز وغير القانونية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، تحققت اليونسكو من الأضرار التي لحقت بأكثر من 200 موقع في أوكرانيا، من بينها المواقع الدينية والمتاحف والمباني التاريخية والآثار والمكتبات. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي ويجب حماية الحقوق الثقافية للشعب الأوكراني. وإضافة إلى ذلك، تدين حكومة بلدها الانتهاك الوحشي من جانب سلطات بيلاروس لحقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية. وهوجمت الرابطات الثقافية البولندية، وحُظرت منظمات المجتمع المدني البولندية، وتعرض الناشطون للتحرش والاعتقال التعسفي، ومن بينهم زعيم اتحاد البولنديين في بيلاروس، أندزيليكا بوريس، والصحفي المستقل، أندريه بوكزوبوت. وعلى الرغم من النداءات التي وجهتها حكومة بلدها إلى النظام البيلاروسي لوقف أعمال القمع التي يقوم بها، فإنه يواصل القضاء الممنهج على اللغة البولندية من نظام التعليم العام وتدميره المتعمد للمقابر والنصب التذكارية البولندية. وتساءلت كيف يمكن تحسين حماية الحقوق الثقافية للأشخاص في حالات النزاع المسلح وعدم الاستقرار، والحفاظ بذلك على التراث الثقافي وضمان التنمية – الثقافية وغيرها – للسكان المحليين.

62 - **السيد صحراوي** (الجزائر): قال إن تركيز التقرير على دور الثقافة في التنمية المستدامة أمر جدير بالترحيب. فالثقافة عامل تمكيني فعلا لتحقيق التنمية المستدامة: فهي تمنح الشعوب والجماعات إحساسا قويا بالهوية والتماسك الاجتماعي وتزيد من فعالية واستدامة السياسات والتدابير الإنمائية، ولذلك يلزم اتباع نهج للتنمية المستدامة تركز على الناس وتراعي الاعتبارات الثقافية. وينبغي أن يكون اقتصاد المعرفة، الذي يقدّر دور الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز مساهمات القطاع الثقافي في التنمية المستدامة، أولوية عليا في الاستراتيجيات الوطنية. وبالإشارة إلى تأييد المقررة الخاصة لاعتماد هدف قائم بذاته بشأن الثقافة في خطة التنمية لما بعد عام 2030 ولاعتماد خطة عالمية من أجل الثقافة، تساءل عن الكيفية التي يمكن بها قياس الأثر التحويلي للثقافة على تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما تأثير التراث غير المادي. وتساءل أيضا عن كيفية معالجة عدم تركيز برامج المعونة الخارجية على القطاع الثقافي، بالنظر إلى قدرة هذا القطاع على أن يكون محركا للنمو.

63 - **السيدة باناكين إليل** (الكاميرون): قالت إن نتائج البرامج التي تنفذها المؤسسات المالية الدولية في البلدان النامية مثل الكاميرون تبين أن النماذج الإنمائية التي تُفرض من خلال الضغوط السياسية أو الاقتصادية الخارجية محكوم عليها بالفشل. ويجب دائما إعطاء الأولوية للنهج الذي يركز على الناس. فالتنمية لا تكون مستدامة إلا عندما تتماشى مع تطلعات الأفراد والجماعات المتأثرين بها وعاداتهم وتقاليدهم ونظمهم ورؤيتهم للعالم؛ ويجب حماية مواردهم ومراعاة تراثهم واستخدام قيَمهم لتشكيل تلك التنمية. وتساءلت عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الحقوق الثقافية في اتفاقية الحق في التنمية التي يجري إعدادها حاليا. وتساءلت أيضا عن التدابير التي ستوصي بها المقررة الخاصة لكفالة أن يتضمن برنامج ما بعد عام 2030 بُعدا ثقافيا، تحديدا من خلال إنشاء ركيزة رابعة للتنمية المستدامة. وأخيرا، تحث حكومة بلدها المقررة الخاصة على اتخاذ إجراءات في إطار ولايتها لتعزيز قدرات الدول والمؤسسات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة على وضع الحقوق الثقافية في صميم التنمية المستدامة.

64 - **السيد رشيد** (باكستان): قال إنه على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بالصلة بين الحقوق الثقافية والتنمية، فإن انتهاكات الحقوق الثقافية للأفراد والجماعات لأغراض سياسية واقتصادية وأيديولوجية لا تزال مستمرة. وهذا هو الحال في بلد واحد في منطقته، حيث انتُهكت الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لـ 200 مليون مسلم وشخص يعيشون في الإقليم المحتل انتهاكا صارخا في سياق محاولات طمس التراث الإسلامي، وفرض أيديولوجية ومعتقدات وممارسات تدّعي تفوّق الأغلبية، وتبرير الاحتلال الاستعماري لجامو وكشمير، وهما إقليم متنازع عليه حسب اعتراف الأمم المتحدة. ويجري تشويه التاريخ، وتغيير المناهج الدراسية، وإعادة تسمية المدن والمعالم الإسلامية التاريخية، وتدمير المساجد وغيرها من المواقع الإسلامية. وتُعطى شوارع ومبان بأكملها أسماء هندوسية في جامو وكشمير ذات الأغلبية المسلمة. والمفارقة هي أن قدرا كبيرا من هذا القمع يُمارَس باسم التنمية، وهو ما يشكل تحديا لاستنتاج المقررة الخاصة أنه لا يمكن تبرير أي انتهاك لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الثقافية، باسم التنمية. وتساءل في ختام كلمته عن الخيارات المتاحة، بما في ذلك إمكانية وضع صك دولي لحقوق الإنسان، لحماية

التراث الثقافي في البلدان التي تُستخدم فيها أجهزة الدولة على نحو ممنهج لمحو الهوية الثقافية للأقليات باسم التنمية.

65 - **السيدة إينانش أورنيكول** (تركيا): قالت إن حكومة بلدها توافق على أن السياسات الإنمائية ينبغي أن تكون شاملة وقائمة على حقوق الإنسان وأن الحقوق الثقافية لم تدرج بعد بما فيه الكفاية. فالثقافة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة والبشرية. ومما يؤسف له أن الجهود الشاملة التي تبذلها حكومة بلدها للحفاظ على التراث الثقافي وحماية حقوق السكان المحليين لم تنعكس بشكل صحيح في تقرير المقررة الخاصة، الذي ركّز حصرا على مشروع سد إليسو. وينبغي ألا ينظر إلى هذا المشروع من حيث التنمية الاقتصادية وحدها؛ فهو مشروع تحول إقليمي يوفر فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية للسكان المحليين. وقد نقلت مقاطعة حسن كيف، التي تأثرت جزئيا بالخزان، إلى موقعها الجديد وفقا لخطة إعادة التوطين التي تشمل كلا من إعادة توطين السكان المحليين ونقل التراث الثقافي وحمايته. وقالت إن وفد بلدها على استعداد للعمل بنشاط مع المقررة الخاصة، بما في ذلك عن طريق تقديم مزيد من التفاصيل عن المشروع. وأخيرا، تساءلت عن الكيفية التي يمكن بها دعم الدول على نحو أفضل في سياق الحاجة إلى مقاومة لنهج "النموذج الواحد الذي يناسب الجميع".

66 - **السيدة أودواي** (نيجيريا): قالت إن الاحترام الكامل للحقوق والتقاليد والمعتقدات الثقافية جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وضمان عدم تخلف أحد عن الركْب. ونيجيريا، بوصفها أكثر البلدان اكتظاظا بالسكان في أفريقيا، هي دولة متعددة الجنسيات تضم أكثر من 250 مجموعة عرقية تتكلم أكثر من 500 لغة متميزة وترتبط بطائفة واسعة من الثقافات والتقاليد والمعتقدات. واعتراف حكومة بلدها بهذا التنوع الثقافي أمر أساسي لتعزيز التكامل الاجتماعي والسلام والوحدة والتنمية الوطنية. وفي هذا السياق، يشعر وفد بلدها باستياء شديد إزاء إدخال عدة مفاهيم لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها وإزاء المحاولات المستمرة لإدماج مفاهيم ومعايير جديدة في منظومة الأمم المتحدة المحترمة منذ القِدَم التي اختُبرت على مر الزمن. وقالت إن حكومة بلدها ما زالت تنأى بنفسها عن المحاولات الأنانية الرامية إلى فرض قيم غريبة تسيء إلى الثقافة والتقاليد والمعتقدات الدينية النيجيرية وتعترض على تلك المحاولات بشكل قاطع. وفي هذا الصدد، تساءلت عن الطرائق التي ينبغي وضعها داخل منظومة الأمم المتحدة لإنهاء التعديات على سيادة الدول الأعضاء والانتهاكات المستمرة للحقوق الثقافية والتراث التقليدي والمعتقدات الدينية للدول الأعضاء وعدم احترامها.

67 - **السيدة لي** شياومي (الصين): قالت إن حكومة بلدها تعلق أهمية كبيرة على حماية الحقوق الثقافية. ويأمل وفد بلدها أن تستند المقررة الخاصة في عملها في المستقبل إلى المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

68 - وأضافت قائلة إن وفود الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى تواصل إساءة استخدام الحوار التفاعلي للجنة بالإشارة إلى ما يسمى بتقرير شينجيانغ الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويُفترض أن إساءة الاستخدام هذه هي رد فعل على الرفض في مجلس حقوق الإنسان لمشروع مقررها المعنون "مناقشة حالة حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ إيغور المتمتعة بالحكم الذاتي، الصين". وقد فقد ما يسمى بتقرير شينجيانغ مصداقيته وشرعيته في أعقاب تصويت الأغلبية ضد مشروع المقرر. فقد أدركت الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التي صوتت ضد مشروع المقرر أن المشروع لا يسعى إلى حماية حقوق الإنسان بل إلى التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها يدعو الولايات المتحدة ومقدمي مشروع المقرر هذا إلى الامتناع عن مثل هذا التدخل.

69 - **السيد شارما** (الهند): قال إن الفنون والثقافة والصناعات الإبداعية تشكل اللبنات الأساسية لمجتمع سليم وهي أساسية لضمان النمو الشامل والمستدام. وتسعى حكومة بلده إلى حماية وتعزيز التنوع الثقافي للبلد، بما في ذلك من خلال سياساتها وبرامجها وقوانينها، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والاحترام المتبادل بين الأجيال الحالية والمقبلة، وتحقيق أهداف خطة عام 2030. وقد كفلت حكومة بلده امتداد جميع التشريعات التقدمية إلى إقليم جامو وكشمير الاتحادي حتى يتمكن الإقليم من استئناف وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السابقة فيه. ومنذ تطبيق قوانين الاتحاد في الإقليم، تمتع المقيمون، ولا سيما النساء، بمزيد من الحرية والحقوق الأساسية. وطلب إلى المقررة الخاصة أن تبدي آراءها فيما يتعلق بأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على مساهمة القطاع الثقافي في التنمية المستدامة. وفي الختام، قال إن وفد بلده يدين بشدة إساءة وفد باكستان استخدام منبر من منابر الأمم المتحدة مرة أخرى من أجل نشر دعاية كاذبة وخبيثة ضد الهند. ويرفض وفد بلده ويدين كل هذه الجهود بالازدراء الذي تستحقه.

70 - **السيدة بيتي** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن اليونسكو، من خلال دورها في وضع المعايير، تتبع نهجا قائما على الحقوق إزاء الثقافة يرتكز على تعزيز التنوع الثقافي واللغوي. وتعمل اليونسكو على دعم الحقوق الثقافية عن طريق حماية التراث الثقافي، بما في ذلك في أوقات النزاع؛ ودعم الحرية الفنية؛ وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمشتغلين بالمهن الثقافية؛ وتعزيز المكافأة العادلة للمبدعين في البيئة الرقمية؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية؛ ودعم إعادة هذه الممتلكات وردّها. ولا يمكن أن يكون هناك استقرار أو سلام أو تنمية مستدامة بدون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحقوق الثقافية. وتوفر الثقافة نهجا للتنمية المستدامة محوره الإنسان. وقد أكدت الدول الأعضاء في اليونسكو مؤخرا التزامها بالحقوق الثقافية في مؤتمر اليونسكو العالمي للسياسات الثقافية والتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2022 من خلال اعتماد "الإعلان من أجل الثقافة"، الذي يعترف بالثقافة لأول مرة كمنفعة عامة عالمية. ويشمل هذا الالتزام تعزيز الوصول الشامل إلى الثقافة والمشاركة في الحياة الثقافية، وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفنانين، وتعزيز التنوع اللغوي، وتنفيذ أطر قانونية وسياسات عامة تدعم حق الشعوب الأصلية في هويتها الثقافية وتراثها. وفي الختام تساءلت عما يلزم لضمان زيادة الاستثمار في السياسات من جانب المنظمات في مجال الحقوق الثقافية.

71 - **السيدة زانثاكي** (المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية): قالت إن أحد الشواغل التي تشاطرها مع المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات والخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المَهَقْ بحقوق الإنسان هو تكرار الإشارات إلى الشؤون الداخلية ونبذ بعض القضايا. والغرض الأساسي من نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو مناقشة ورصد حالة حقوق الإنسان داخل الدول الأعضاء. ولذلك فهي واثقة من أن الدول الأعضاء سترحب بالوفاء بولايتها وتركيزها على حالة الحقوق الثقافية في بلدانها. وتسييس الحوار يعوق أحيانا أداء المقررين الخاصين والخبراء المستقلين لمهامهم.

72 - وفيما يتعلق بالإشارة الى نهج "النموذج الواحد الذي يناسب الجميع"، قالت إن من المهم التمسك بالمعايير الدولية المتعلقة بالحقوق الثقافية عن طريق ضمان سماع جميع الأصوات، ليس فقط عند تنفيذ المشاريع الإنمائية ولكن أيضا في مرحلة البداية، عند مناقشة معنى التنمية ذاته والبت فيه. ويجب تجنب اتباع نهج إنمائي ينطلق من القمة إلى القاعدة.

73 - وأضافت قائلة إنها فوجئت بذكر المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث إن أحكام تلك المادة، التي تنص على أن من حق كل شخص أن يشارك في الحياة الثقافية، هي أساس عملها نفسه.

74 - وفيما يتعلق بالأدوات المتاحة لمعالجة مختلف المسائل، قالت إن الوثائق الملزمة دوليا متاحة بسهولة؛ ومما يؤسف له أن ما ينقصنا هو وفاء الدول بالتزاماتها القانونية الدولية فيما يتعلق بالحقوق الثقافية. وفي هذا الصدد، يجب على الدول أن تسعى إلى إجراء مشاورات نشطة ومستمرة ومستنيرة مع الأفراد والجماعات وإلى مشاركة هؤلاء الأفراد والجماعات في جميع مراحل التنمية. وفي حالة الأفراد والجماعات المهمشة، يجب إجراء هذه المشاورات بهدف التوصل إلى الموافقة، وفي حالة الشعوب الأصلية يجب إجراؤها بهدف التوصل إلى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وكما اقترحت البرتغال، فإن إنشاء منتدى دائم للأقليات سيمنح الأشخاص المنتمين إلى الأقليات صوتا أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن ثم يدعم احترام حقوقهم الثقافية، بما في ذلك ما يتعلق بالتنمية المستدامة.

75 - وأضافت قائلة إن من المهم مواصلة وتعزيز التعاون بين ولايتها واليونسكو. ومن شأن عملهما المشترك بشأن الحقوق الثقافية والثقافة، على التوالي، أن يشكل قوة هائلة في معالجة فجوة البروز للعيان في الحقوق الثقافية.

76 - وبخصوص التعليقات والأسئلة المتعلقة بالقطاع الثقافي، قالت إن الجهات الفاعلة الرئيسية في إعمال الحقوق الثقافية، ينبغي أن تعتمد تدابير لضمان أن يستعيد القطاع الثقافي ما كانت عليه قوته قبل الجائحة وأن يقف على قدميه. وعلى الرغم من أن القطاع الثقافي كثيرا ما ينظر إليه حصرا على أنه أصل اقتصادي، فإنه بالغ الأهمية للتنمية لأنه يوفر الإبداع والخيال والرؤى البديلة للتنمية المستدامة. أما بالنسبة لقياس مساهمة القطاع الثقافي، فإن مؤشرات اليونسكو المواضيعية للثقافة في خطة عام 2030 تمثل نقطة انطلاق جيدة. ومن المهم أيضا مراعاة الملاحظات الختامية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان في هذا الصدد.

77 - وأعربت عن اتفاقها التام مع تقييم مفوضية حقوق الإنسان للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ إيغور المتمتعة بالحكم الذاتي.

78 - وأخيرا، وفيما يتعلق بالتعليقات التي أبداها ممثلا تركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، قالت إن مكتبها أرسل رسائل لم يَرد عليها

أي رد. ومن الأهمية بمكان أن تستخدم الدول إحدى الأدوات الأساسية المتاحة لحماية الحقوق الثقافية، وهي تبادل المعلومات مع المقررة الخاصة. ويجب على الدول الأعضاء أن تستفيد استفادة كاملة من هذه الأداة بدعوة المقررة الخاصة إلى القيام بزيارات قطرية وبالرد على الرسائل.

79 - **السيدة ميتي - دراموند** (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المَهَقْ بحقوق الإنسان): عرضت تقريرها عن الأشخاص ذوي المَهَقْ المرتحلين (A/77/199)، فقالت إن المعلومات الإحصائية عن المشردين ذوي المَهَقْ قليلة. وهم يُعتبرون أشخاصا معوقين بسبب ضعف بصرهم وتعرضهم الشديد للإصابة بسرطان الجلد، ولكن البيانات والإحصاءات ذات الصلة ليست مصنفة بما فيه الكفاية.

80 - وأضافت قائلة إن الأشخاص ذوي المَهَقْ يرتحلون هربا من الموت والعنف والوصم والتمييز، ولتقليل التعرض لأشعة الشمس إلى أدنى حد، وللحصول على خدمات رعاية صحية أفضل، وتعليم شامل للجميع، ووسائل نقل يسهل الوصول إليها. والأشخاص ذوو المَهَقْ المصابون بسرطان الجلد أو أشكال نادرة من المَهَقْ تتطلب علاجا طبيا متخصصا من الأرجح بوجه خاص أن يرتحلوا عبر الحدود بحثا عن رعاية صحية أفضل.

81 - وأردفت قائلة إنه على الرغم من تزايد أعداد الأشخاص ذوي المَهَقْ الذين ينجحون في طلب اللجوء على أساس الاضطهاد، لا يزال الكثيرون يكافحون من أجل اللجوء وغيره من عمليات الهجرة، التي لا يمكن الوصول إليها دائما ولا تتوافر المعلومات المتعلقة بها دائما في شكل يسهل الوصول إليه. وغالبا ما كانت السلطات التي تشرف على عمليات اللجوء لا تعرف سوى القليل عن التهديدات والمشاكل الخطيرة للغاية المرتبطة بالمَهَقْ، والتي يمكن أن تؤثر على معالجة الطلبات والنتائج.

82 - واستطردت قائلة إن الأشخاص ذوي المَهَقْ في مخيمات اللاجئين كثيرا ما لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الحيوية أو السلع والخدمات الضرورية للأمراض الجلدية وطب العيون. وبالنسبة للموجودين منهم في أفريقيا، يشكل التعرض المستمر لأشعة الشمس تهديدا للحياة. كما ترد تقارير متكررة عن الوصم والتمييز وانعدام الأمن، بما في ذلك الاعتداءات وتنمُّر الأقران.

83 - وتابعت كلامها قائلة إن الأشخاص ذوي المَهَقْ خارج مخيمات اللاجئين يكافحون من أجل الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة وفهم كيفية الحصول على الخدمات والاستحقاقات الاجتماعية الحيوية التي يستحقونها. وفي كثير من الأحيان، لا يحصل الأشخاص الذين عانوا من صدمات نفسية في بلدانهم الأصلية على الدعم النفسي والاجتماعي الذي يحتاجون إليه. وتمثل العمالة تحديا كبيرا داخل مخيمات اللاجئين وخارجها على حد سواء.

84 - وأشارت إلى حدوث بعض التطورات الإيجابية، وقالت إن هذه التطورات تشمل اعتراف وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء بالأشخاص ذوي المَهَقْ باعتبارهم أفراد فئة اجتماعية معينة تعاني من التمييز والوصم والاضطهاد؛ والتوجيه المحدد بشأن الأشخاص ذوي المَهَقْ الوارد في السياسة المحدّثة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن السن ونوع الجنس والتنوع؛ وخطة عمل الاتحاد الأفريقي لإنهاء الهجمات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي تستهدف الأشخاص ذوي المَهَقْ في أفريقيا (2021-2031). واختتمت كلمتها قائلة إن التقرير يقدم أيضا أمثلة على الممارسات الوطنية الإيجابية، فضلا عن تفاصيل عن منظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم القانوني أو الإنساني للأشخاص ذوي المَهَقْ المرتحلين، ويقدم توصيات من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي يواجهونها.

85 - **السيد غاستورن** (جمهورية تنزانيا المتحدة): كرر تأكيد دعم بلده الكامل لولاية الخبيرة المستقلة، وقال إن الفقرة 7 من تقريرها تشير إلى ورقة بحثية صدرت في عام 2017 تفيد بأن أكثر من 10 000 شخص ذي مهق قد نزحوا من ديارهم هربا من الاضطهاد. وابتداء من عام 2015، اعتمدت حكومة بلده عددا من التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل لدعم وحماية الأشخاص ذوي المَهَقْ، ومنذ عام 2016 لم ترد تقارير عن قتل الأشخاص ذوي المَهَقْ أو ممارسة العنف ضدهم. وسيكون من دواعي سرور وفد بلده أن يزود الخبيرة المستقلة بأحدث مصادر المعلومات التي تعكس بدقة الحالة على أرض الواقع.

86 - **السيدة زيليفانوف** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): رددت دعوة الخبيرة المستقلة إلى إجراء مزيد من البحوث والحوار بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الأشخاص ذوو المَهَقْ، وقالت إن الاتحاد الأوروبي سيواصل صياغة سياسات قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني ومراعية للطفل في عمله الداعم لهؤلاء الأشخاص، والدعوة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في ذلك العمل، وضمان اتباع نهج متضافر متعدد القطاعات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان هذه ومكافحة الإفلات من العقاب عليها. وتقدم وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء المنشأة حديثا التوجيه إلى الدول

الأعضاء بغية مواءمة عمليات التصنيف الأوروبية للمهاجرين، بمن فيهم الأشخاص ذوو المَهَقْ. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تعزز حوارها مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن معالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي المَهَقْ.

87 - **السيدة أودوايي** (نيجيريا): قالت إن بلدها لن يتغاضى عن التمييز ضد الأشخاص ذوي المَهَقْ، وإنه يقوم، من خلال سياسته الوطنية، بتعميم مراعاة المَهَقْ في مختلف قطاعات التنمية. وتساءلت عما يمكن عمله لحشد المزيد من الدعم الدولي لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي المَهَقْ وحرياتهم الأساسية وضمان إمكانية وصولهم إلى العدالة وسبل الانتصاف.

88 - **السيدة ماكواتي** (جنوب أفريقيا): كررت تأكيد التزام بلدها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي المَهَقْ، وقالت إن إطار سياسته الوطنية بشأن منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته يتناول الاتجار بالأشخاص ذوي المَهَقْ، ويحتفل بلدها باليوم الدولي للتوعية بالمَهَقْ. وأشارت إلى عدم وجود بيانات مصنفة، وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تكفل التسجيل الدقيق لروايات اللاجئين وملتمسي اللجوء ذوي المَهَقْ.

89 - **السيدة يو كايلي** (الصين): قالت إنه ينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والكرامة للأشخاص ذوي المَهَقْ. ولتشجيع البحوث الطبية وتمكين الأشخاص ذوي المَهَقْ من الوصول إلى الموارد الطبية، أدرجت حكومة بلدها المَهَقْ كاضطراب طبي نادر في عام 2018.

90 - **السيدة ميتي - دراموند** (الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المَهَقْ بحقوق الإنسان): قالت إنها مسرورة لسماعها عن التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة منذ عام 2015. غير أن نزوح 000 10 شخص على الأقل من ذوي المَهَقْ في عام 2017 لا يزال مدعاة للقلق. ورحبت بالتزام الاتحاد الأوروبي بإشراك منظمات المجتمع المدني في عمله المتعلق بالأشخاص ذوي المَهَقْ، وقالت إن من المهم إشراك رابطات الأشخاص ذوي المَهَقْ في وضع سياسات الهجرة وعمليات اللجوء، فضلا عن ضمان اعتراف مسؤولي الهجرة بالمَهَقْ باعتباره إعاقة.

91 - وأعربت عن ترحيبها بالسياسة الوطنية النيجيرية المنقحة بشأن المَهَقْ، وقالت إن التنقيحات المقبلة ينبغي أن تتناول المهاجرين واللاجئين ذوي المَهَقْ، لأن لهم احتياجات محددة، وينبغي أيضا أن تعزز إبراز الأشخاص ذوي المَهَقْ وإدماجهم في جميع السياسات التي تؤثر عليهم. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن جميع التعدادات وآليات جمع البيانات سؤالا عن المَهَقْ. وفي أفريقيا، أظهرت نتائج التعدادات المحسنة أن عدد الأشخاص ذوي المَهَقْ أكبر بكثير مما كان مقدرا.

92 - ورحبت باعتراف جنوب أفريقيا بأن الأشخاص ذوي المَهَقْ يرتحلون أحيانا نتيجة للاتجار بهم. وأكدت وجوب أن تتضمن خطط العمل المقبلة لجنوب أفريقيا بشأن المَهَقْ قسما عن اللاجئين والمهاجرين ذوي المَهَقْ.

93 - وقالت إنه على الرغم من عدم وجود بيانات مصنفة، وبالنظر إلى عدد الأشخاص ذوي المَهَقْ الذين تعرفت عليهم في مخيمات اللاجئين وحجم المعلومات التي لا تزال تتلقاها عن هؤلاء الأشخاص الذين يلتمسون الحصول على مركز اللاجئ، من الواضح أن كثيرين للغاية من الأشخاص ذوي المَهَقْ يرتحلون. وينبغي الاعتراف بالمهاجرين واللاجئين ذوي المَهَقْ كأشخاص ذوي إعاقة واتخاذ التدابير الخاصة المناسبة بشأنهم. وينبغي توعية سلطات الهجرة بأن الأشخاص ذوي المَهَقْ هم أشخاص ذوو إعاقة ولديهم احتياجات طبية ونفسية - اجتماعية محددة وقد يندرجون ضمن فئة ملتمسي اللجوء.

94 - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

95 - **السيد باي** جونجين (جمهورية كوريا): قال إن حكومة بلده تشعر بالقلق لأن الأزمات الأمنية الكثيرة التي حدثت مؤخرا تطغى على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونظرا للصلة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، فقد قررت حكومة بلده زيادة ميزانيتها للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 15 في المائة في عام 2023، على الرغم من الظروف الاقتصادية المعاكسة.

96 - وأضاف قائلا إن جمهورية كوريا تحث النظام العسكري في ميانمار على وقف أعمال العنف واستعادة الديمقراطية فورا، وتدعو سلطة الطالبان في أفغانستان إلى إنهاء تقييدها الممنهج لتنقُّل النساء والفتيات وتوظيفهن وتعليمهن. كما أنها لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في أوكرانيا، بما في ذلك القصف والقذف بالقنابل العشوائيان من جانب روسيا للمناطق المأهولة بالسكان. وينبغي إجراء تحقيق كامل في التقارير المتعلقة بعمليات القتل غير المشروع والتعذيب والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

97 - وأردف قائلا إن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد ساءت. ويقال إن نظام العقوبات القاسية الذي أنشئ لفرض تدابير صارمة بشأن كوفيد-19 يشمل سياسة إطلاق النار بقصد القتل للأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود، وورد أن قانونا صدر عام 2020 ينص على عقوبة السجن أو الإعدام لحيازة أو توزيع محتوى إعلامي من جمهورية كوريا. وأبرز آخر تقرير للأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/77/247) مرة أخرى شواغل خطيرة أخرى، من بينها انعدام الأمن الغذائي وعدم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية. ومع ذلك، أنفقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مواردها الشحيحة لإطلاق أكثر من 40 قذيفة تسيارية في عام 2022 وحده، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. وفي حين أن بلده لا يزال ملتزما بتقديم المساعدة الإنسانية بغض النظر عن الظروف السياسية، يجب على المجتمع الدولي أن يراقب عن كثب إساءة استخدام الموارد من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال إن تعيين حكومة بلده مؤخرا سفيرا متجولا معنيا بحالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية وتعيين مقرر خاص جديد معني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتيحان فرصة لزيادة الوعي العام بحالة حقوق الإنسان وللتعامل بشكل أوفى مع حكومة كوريا الشمالية. وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا تاما إعطاء المقرر الخاص الأولوية للمساءلة، لأنه لم يحرز أي تقدم في تحقيق ذلك. وهي تأسف لمقتل مواطن أعزل من جمهورية كوريا في البحر الأصفر في أيلول/سبتمبر 2020 على يد جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحث ذلك البلد على الكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة.

98 - **السيدة تشاند** (فيجي): قالت إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي في صميم النظام المتعدد الأطراف. وقد وقّعت فيجي أو صدقت على 14 صكا من صكوك حقوق الإنسان، وهي نصير ثابت للفئات الضعيفة المعترف بها عموما، التي ينبغي توسيع نطاقها لتشمل اللاجئين بسبب المناخ والمشردين داخليا بسبب تغير المناخ. كما أن حقوق الإنسان للشعوب والمجتمعات الموجودة على الخطوط الأمامية لتغير المناخ تتعرض لتهديد غير مسبوق، تشتد حدته بسبب آثار جائحة كوفيد-19. فتغير المناخ يؤدي إلى توسيع الفجوة بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها، ويرجع ذلك جزئيا إلى تزايد عبء ديون البلدان النامية الناجم عن المناخ. وسيكون إنشاء مرفق للخسائر والأضرار ممول تمويلا كافيا خطوة نحو تأمين وحماية حقوق اللاجئين بسبب المناخ والمشردين داخليا بسبب تغير المناخ.

99 - وأضافت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان اعتمد في عام 2021، خلال رئاسة بلدها له، قرارين حاسمين، هما القرار 13/48 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة والقرار 14/48، الذي ينشئ ولاية المقرر(ة) الخاص(ة) المعني(ة) بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ.

100 - **السيد أكرم** (باكستان): أشار إلى أن بلده شارك في تقديم قرار الجمعية العامة 227/67 بشأن مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقال إن باكستان شكلت مجموعة أصدقاء للمضي قدما في تنفيذه. وكخطوة أولى نحو مكافحة التضليل الإعلامي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع ترتيبا مؤسسيا لتيسير التفاعل بين الدول الأعضاء ووسائط الإعلام والشركات الخاصة وأصحاب المصلحة الآخرين. كما ينبغي له أن يضع خطة عمل دولية لمكافحة التضليل الإعلامي عبر الإنترنت وخارجها في المجالين العام والخاص، وينبغي أن يتفق على قواعد وأنظمة ومعايير موحدة للدول وشركات وسائل التواصل الاجتماعي ومؤسسات الأعمال.

101 - وأضاف قائلا إن باكستان كانت الهدف الرئيسي لحملات التضليل الهندية لأكثر من ثلاثة عقود. كما استخدمت الهند التضليل الإعلامي لتبرير قمعها للنضال الكشميري في سبيل الحرية باعتباره حربا على الإرهاب، وللتغطية على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، ولإثارة الكراهية ضد الأقلية الهندية المسلمة، بما يتضمن دعوات للإبادة الجماعية ضد المسلمين من قبل أتباع أيديولوجية هندوتفا المتطرفة. واختتم كلمته قائلا إن المجتمع الدولي ينبغي أن ينشئ آليات يمكن من خلالها فضح حملات التضليل الإعلامي الهندية ومحاسبة الهند.

102 - **السيد يوسف** (إثيوبيا): قال إن إثيوبيا شرعت، في عام 2018، في إصلاحات قانونية بعيدة المدى لزيادة الحرية السياسية وتحسين الشفافية والمساءلة وإنشاء نظام للضوابط والموازين المؤسسية. ونتيجة لذلك، يمكن لجميع الإثيوبيين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا يصنفون في السابق على أنهم إرهابيون، أن يشاركوا بحرية في عملية إرساء الديمقراطية، كما تمت تهيئة بيئة مواتية للمجتمع المدني. وحرية الصحافة محمية، ويعامل السجناء بكرامة. وإثيوبيا واثقة من أن هذه التدابير، مقترنة بالإصلاحات الاقتصادية الجارية، ستجلب السلام والرخاء في نهاية المطاف.

103 - واستدرك قائلا إن الحرب التي بدأتها جبهة تحرير شعب تيغراي استمرت مع ذلك في تدمير شمال إثيوبيا. وما فتئت الجبهة تقصف المناطق الإثيوبية المتاخمة لتيغراي منذ شهور، وانخرطت في أعمال عنف منظمة وممنهجة ضد النساء والفتيات، والقتل العشوائي والنهب وتدمير الممتلكات على نطاق واسع. وقد برهنت حكومة بلده على التزامها بضمان المساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان بالتحقيق فيها بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الناتجة عنها.

104 - وأعرب عن قلق إثيوبيا البالغ إزاء التسييس المتنامي لحقوق الإنسان واستمرار فشل مجلس حقوق الإنسان في الوفاء بمهمته الأساسية. وقال إن حكومة بلده عارضت إنشاء اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا، ويرجع ذلك أساسا إلى أن الاقتراح كان ذا دوافع سياسية. وفي وقت لاحق، انخرطت إثيوبيا مع اللجنة في جهد حقيقي لإيجاد طرائق مقبولة للطرفين للتعاون، ولكن دون جدوى. وقدمت اللجنة في وقت لاحق تقريرا يتضمن ادعاءات لا أساس لها، وهو أمر غير مقبول. وستواصل إثيوبيا السعي للتغلب على تحدياتها الداخلية وحماية رفاه جميع مواطنيها. أما تفضيل المواجهة على الحوار، والتشهير بالدول ذات السيادة وفضحها، وفرض تدابير قسرية انفرادية ذات دوافع سياسية، فهي أمور تؤدي إلى نتائج عكسية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

105 - **السيدة قمبر** (البحرين): قالت إن مملكة البحرين أطلقت هذا العام الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2022-2026 التي تتناول الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، وحقوق التضامن. وتحتوي الخطة على 102 من المشاريع، لا سيما في مجالات التشريع، والتطوير المؤسسي، وبناء القدرات.

106 - وأضافت قائلة إن الهيئة التشريعية في مملكة البحرين ساهمت في تعزيز ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، فضلا عن ارتفاع مساهمة المرأة البحرينية في مسيرة التنمية الاقتصادية إلى 43 في المائة من إجمالي القوى العاملة الوطنية، وبنسبة تتراوح بين 35 في المائة في القطاع الخاص و 55 في المائة في القطاع الحكومي، و 47 في المائة من أصحاب الأعمال. ولطالما سعت حكومة مملكة البحرين جاهدة إلى تعزيز مبدأ خدمة الشباب البحريني في مختلف المنتديات لكونهم إحدى الركائز الأساسية في رؤية البحرين الاقتصادية لعام 2030.

107 - واستطردت قائلة إن مملكة البحرين قدمت، في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) خدمات صحية وفحوصات مجانية لجميع المواطنين المقيمين دون تمييز، ومنحت قرابة 3,5 ملايين جرعة تطعيم، إلى جانب إطلاق حزمة مالية واقتصادية منذ آذار/مارس 2020 بقيمة 12 بليون دولار أمريكي لدعم الأفراد والقطاعات الأكثر تضررا، لتحتل بذلك مملكة البحرين المرتبة الأولى عالميا في معدل التعافي بحسب المؤشرات الدولية، كما تم اختيار المنامة أول مدينة صحية في منطقة الشرق الأوسط من قِبَل منظمة الصحة العالمية.

108 - وواصلت كلامها قائلة إن مملكة البحرين قامت، من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، بإصدار قوانين وطنية وانضمت إلى الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن. كما صُنّفت مملكة البحرين ضمن الفئة الأولى في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعني بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، وذلك للعام الخامس على التوالي.

109 - وأضافت قائلة إن مملكة البحرين تحرص على استمرار تعاونها مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وعلى تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تؤكد التزام المملكة الدولي. ومن هذا المنطلق، تعمل المملكة بشكل دائم على الوفاء بالتزاماتها إزاء اللجان التعاهدية المشرفة على متابعة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، وكذلك تدعيم عُرى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

110 - وأشارت إلى أن مملكة البحرين مقبلة على الانتخابات النيابية والبلدية لعام 2022 في نوفمبر القادم، لتشكل هذه الدورة الانتخابية السادسة محطة جديدة في مضي المملكة قُدُما في ترسيخ المسار الديمقراطي من خلال مشاركة الموظفين في اختيار ممثليهم النيابيين. وتسير مملكة البحرين بخطى ثابتة وجادة وطموحة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته ورفاهيته وأمنه، باعتباره الثروة الحقيقية للوطن ومحور مسيرة التنمية الشاملة وغايتها.

111 - **السيد موراليس دافيلا** (نيكاراغوا): قال إن الرعاية الصحية والتعليم مجانيان في نيكاراغوا. وجميع الأراضي التي تملكها الشعوب الأصلية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي ستصبح قريبا مملوكة بسندات ملكية رسمية، وقد حقق البلد السيادة الغذائية. ويحصل جميع سكان نيكاراغوا تقريبا على الكهرباء، وينتج ما يقرب من 70 في المائة منها من مصادر متجددة. وتظل نيكاراغوا أكثر البلدان أمانا في أمريكا الوسطى وواحدة من أكثر البلدان أمانا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

112 - وأضاف قائلا إن سياسات التدخل بدوافع المصلحة الذاتية من جانب الدول التي تفرض عقوبات غير قانونية وتدابير قسرية أحادية الجانب تنتهك الحق في التنمية وتعوق تنفيذ خطة عام 2030. وستواصل حكومة بلده العمل على استعادة حقوق الإنسان لشعب نيكاراغوا والترويج لثقافة سلام وأمل.

113 - **السيدة كارتي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها ملتزم بالعمل المتعدد الأطراف لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. وتمثل الحرب الروسية ضد أوكرانيا اختبارا للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تُخضع روسيا للمحاسبة بشكل جماعي وحازم على هجومها على سيادة أوكرانيا وأن تندد بجرائم الحرب والفظائع والانتهاكات التي ترتكبها.

114 - وأضافت قائلة إن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة تتعرض للتهديد أيضا من قبل جمهورية الصين الشعبية، التي ترتكب الإبادة الجماعية في شينجيانغ والقمع الشديد في التبت، مما يقوض الحريات الأساسية في هونغ كونغ ويفرض ضوابط صارمة على حرية التعبير وحقوق الإنسان الأخرى في جميع أنحاء الصين.

115 - وتناولت في كلمتها سوريا فقالت إن ضحايا وأسر المفقودين والمختفين قسرا يعانون منذ أكثر من عقد من الزمان، وتواصل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية توثيق عمليات القتل المستهدف والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والأساليب الشبيهة بالحصار التي قد تصل إلى حد العقاب الجماعي، وأخذ الرهائن، والتعذيب. وترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية (A/76/890) وتؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز الآليات القائمة وإنشاء مؤسسة جديدة مكرسة لتوضيح مصير المفقودين وأماكن وجودهم.

116 - ثم انتقلت في كلمتها إلى إيران، فأعربت عن إدانة الولايات المتحدة لاستخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين وعن تأييدها للإيرانيين الذين يتظاهرون سلميا لتأمين حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية في مواجهة القمع المروع. كما أعربت عن أسفها للوفاة البغيضة لمهسا أميني أثناء احتجازها لدى الشرطة وعن إدانتها لجهود الحكومة للحد من قدرة الإيرانيين على التواصل، فضلا عن التحرش بالمتظاهرين عبر الإنترنت.

117 - ثم تناولت في كلمتها فنزويلا، فقالت إن الولايات المتحدة تدعو السلطات إلى إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفا أو المفقودين، وإنهاء تعذيب الأشخاص المحتجزين وإساءة معاملتهم، والتحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبتهم. وترحب بتجديد ولاية البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تؤدي، مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دورا حيويا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساءلة النظام.

118 - وفي الختام، قالت إن الولايات المتحدة تعرب، فيما يتعلق بإريتريا وأفغانستان وإيران وبورما وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وسوريا وكوبا عن قلقها إزاء القيود المفروضة على حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير، وإزاء عدم متابعة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وإزاء البيئة المعادية للمدافعين عن حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بتركمانستان وطاجيكستان ومصر والمملكة العربية السعودية وأماكن أخرى في جميع أنحاء العالم، يساورها القلق إزاء استخدام قوانين تقيّد حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات من أجل احتجاز النشطاء والمنتقدين الصريحين للحكومة.

119 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه ينبغي لآليات حقوق الإنسان ألا تتوانى عن التعامل مع الانتهاكات الممنهجة للحق في التنمية والحق في تقرير المصير. ومما يؤسف له أن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي لا يزال قائما، وأن غارات النظام وأساليبه في التخويف والحصار غير القانوني واللاإنساني لغزة مستمرة بلا هوادة، بدعم غير مشروط من الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى.

120 - وأضافت قائلة إن الأقليات في الولايات المتحدة تُسجن بشكل غير متناسب نتيجة للتنميط العرقي والإثني وعدم المساواة القانونية، وتمر وحشية الشرطة دون عقاب. وما زال كبار السياسيين يحرضون على كراهية المسلمين، والمنحدرين من أصل أفريقي، والنساء، والأمريكيين من الشعوب الأصلية، والمهاجرين، واللاجئين. وعلاوة على ذلك، سعت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا إلى زعزعة استقرار الحكومات الشرعية بإثارة القلاقل ومهاجمة تعددية الأطراف وفرض جزاءات اقتصادية غير قانونية ولإنسانية ووضع سياسة خارجية تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

121 - وأردفت قائلة إن الشعوب الأصلية في كندا ممثلة تمثيلا زائدا في نظام العدالة نتيجة للانتهاك التاريخي والممنهج لحقها في الحياة وحقوقها في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والعمل. ولا يزال

خطاب الكراهية والجرائم المرتكبة ضد الأقليات العرقية والدينية مدعاة للقلق. وفي الاتحاد الأوروبي، يتزايد التمييز على أساس الدين والعرق والإثنية. وقد أحرق القرآن مرارا وتكرارا، ويقع المسلمون والأقليات الأخرى ضحايا لخطاب الكراهية. وترفض بعض الدول الأعضاء تسليم الإرهابيين المشتبه فيهم أو محاكمتهم.

122 - واستطردت قائلة إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا متنوع الثقافات والأديان والأعراق واللغات، ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والكرامة للجميع. وهي تعلق أهمية كبيرة على التعاون مع الآليات الحكومية الدولية لحقوق الإنسان غير التمييزية مثل الاستعراض الدوري الشامل والمقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. ويوفر التقرير الأخير للمقررة الخاصة (A/HRC/51/33)، الذي أعقب زيارتها إلى إيران في أيار/مايو 2022، أمثلة عديدة على الأثر الخطير على حقوق الإنسان الذي يترتب على التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة بشكل غير قانوني ضد إيران.

123 - وواصلت كلامها قائلة إن جمهورية إيران الإسلامية ترفض جميع القرارات والولايات الخاصة ببلدان بعينها التي تتلاعب بحقوق الإنسان لأغراض سياسية. وترفض رفضا قاطعا ادعاءات بعض البلدان التي لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في إيران. وينبغي اعتبار تعددية الأطراف حجر الزاوية في منظومة الأمم المتحدة، وينبغي أن تحظى جميع حقوق الإنسان باهتمام متساو.

124 - **السيدة بيريرا غوميز** (البرازيل): قالت إن بلدها ملتزم التزاما كاملا بمنع جميع أشكال التمييز ضد ذوي الإعاقة والقضاء عليها ويعمل على ضمان مشاركتهم الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي عام 2022، أدخل بلده تحسينات كبيرة على قاعدة بياناته المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وأنشأ نظاما وطنيا للمعلومات المتعلقة بالإعاقة. وهو أيضاً بصدد وضع اللمسات الأخيرة على تقرير مواز سيقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

125 - وأضافت قائلة إن البرازيل أحد الأعضاء المؤسسين للتحالف الدولي للحرية الدينية أو المعتقد، الذي أنشئ في عام 2020 للتصدي لموجة الوصم الديني والعنصرية وكره الأجانب والكراهية التي تجتاح العالم، وستستضيف الاجتماع الوزاري للتحالف في عام 2023. وفي عام 2021، اشتركت البرازيل في التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود بصفة مراقب، وفي عام 2022، أيدت قرار الجمعية العامة 250/76 بشأن إنكار محرقة اليهود. وفي أعقاب قرارها بإصدار تأشيرات إنسانية للفارين من الأزمات الداخلية، رحبت البرازيل بمئات اللاجئين، وكثير منهم من الأقليات الدينية.

126 - **السيد بالعبيد** (اليمن): قال إن حكومة بلده تؤكد على التزامها المتواصل بتعهداتها فيما يخص قضايا حقوق الإنسان وتواصل تعاونها المطلق مع اللجنة الوطنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك مجلس حقوق الإنسان وآليات الصكوك الدولية المصادِقة عليها. وتتطلع الحكومة لتعزيز التعاون مع المفوض السامي والمفوضية والدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وتحث المجتمع الدولي على رفع نسبة الدعم الذي يقدمه للمفوضية حتى تتمكن من إنجاح مهمتها.

127 - وأضاف قائلا إن الإشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان تكررت في عدد من التقارير وإن وفد بلده يود أن يوضح أن تلك الانتهاكات تحدث من قَبَل الميليشيات الحوثية الإرهابية، التي تواصل انتهاكها الممنهج للقانون الدولي، وبالأخص، حقوق الإنسان. وقد اعتدت هذه الميليشيات على الصحفيين والمتعاونين مع الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحتى العاملين في المجال الإنساني بالاعتقال والترهيب والطرد والابتزاز. وواصلت الميليشيات الحوثية تنكيلها بالشعب اليمني بالتعذيب في معتقلاتها، وتجنيد الأطفال، وزرع الألغام، كما ألغت حرية الإعلام وقيّدت القضاء. وقال في ختام كلمته إن وفد بلده يطالب المجتمع الدولي باتخاذ مواقف حازمة تجاه تلك الميليشيات وإلزامها بتنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2216 (2015).

128 - **السيد ماغوساكي** (اليابان): قال إن العدوان الروسي على أوكرانيا ينتهك سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية وينتهك القانون الدولي الذي يحظر استخدام القوة. وتدين اليابان بأشد العبارات التغييرات الانفرادية للوضع الراهن بالقوة وتدعو روسيا إلى الامتثال الكامل لالتزامها باحترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

129 - ثم تطرق إلى ميانمار، فقال إن اليابان تأسف لإعدام محتجزين؛ وتكرر نداءها إلى القوات المسلحة في ميانمار أن تنهي العنف فورا وتفرج عن المعتقلين وتعيد الديمقراطية. وفيما يتعلق بالصين، يساور اليابان قلق بالغ إزاء حالة حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ إيغور المتمتعة بالحكم الذاتي، وتحث الصين مرة أخرى على اتخاذ إجراءات إيجابية ملموسة، بما في ذلك عن طريق تقديم تفسيرات شفافة. كما تشعر اليابان بقلق بالغ

إزاء الحالة في إيران، حيث أسفرت الاحتجاجات التي أعقبت وفاة مهسا أميني عن العديد من الوفيات والإصابات.

130 - وأضاف قائلا إن اختطاف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لمواطنين يابانيين ينتهك السيادة اليابانية وحقوق الإنسان للأشخاص المختطفين. وتحث اليابان الحكومة على إعادة جميع المختطفين فورا، لا سيما بالنظر إلى تقدم أسرهم في السن، وتتطلع إلى استمرار تفهم المجتمع الدولي وتعاونه في معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية.

131 - وذكر في ختام كلمته أن اليابان أصدرت في أيلول/سبتمبر 2022 مبادئها التوجيهية بشأن احترام حقوق الإنسان في سلاسل التوريد المسؤولة. وستستضيف الجمعية العالمية للمرأة في كانون الأول/ديسمبر 2022.

132 - **السيد تامسار** (إستونيا): قال إن الروس تركوا وراءهم أثرا دمويا من المقابر الجماعية وجرائم الحرب، شأنهم شأن النازيين والسوفيات. ومن المروع أن روسيا تستخدم مشروع قرارها السنوي بشأن مكافحة تمجيد النازية والنازية الجديدة والممارسات الأخرى (A/C.3/77/L.5) لتبرير أعمالها المروعة في أوكرانيا وللعدوان نفسه. وستواصل إستونيا التنديد بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها الاتحاد الروسي في أوكرانيا والدعوة إلى إنشاء محكمة خاصة للمعاقبة على جريمة العدوان على أوكرانيا. وتؤثر عواقب العدوان الروسي، بما في ذلك ارتفاع التضخم وأزمة الغذاء والطاقة، على الناس في جميع أنحاء العالم.

133 - وقال إنه يود أن يعرب عن تأييد بلده للنساء والفتيات الباسلات في إيران وأفغانستان اللواتي يدافعن عن حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهن. وترصد إستونيا عن كثب حالة حقوق الإنسان المتدهورة في بيلاروس، حيث تنتهك حقوق المواطنين، ولا سيما الفئات الضعيفة، بشكل ممنهج، وستواصل العمل على اتخاذ تدابير لضمان المساءلة. وهي تواصل تقديم الدعم لأنشطة حماية الأطفال التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وعلى الرغم من أن عضويتها في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ستنتهي في عام 2022، فإنها لا تزال ملتزمة بتعزيز الصلة البالغة الأهمية بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وفي عام 2022، تشرفت باستضافة المؤتمر العالمي الثالث لحرية الإعلام، وستواصل الدفاع عن حرية التعبير في جميع أنحاء العالم.

134 - **السيد كواكو** (كوت ديفوار): قال إن من الضروري مواصلة تعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان، مهما كان ذلك صعبا في السياق الحالي للنزاع المسلح والأزمات الإنسانية وأزمات الهجرة والأزمات الغذائية. وقد صدقت كوت ديفوار على الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزاماتها التعاهدية. وفي عام 2014، اعتمدت قانونا بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وفي عام 2018، أنشأت مجلسا وطنيا مستقلا لحقوق الإنسان لتقديم الدعم لإعداد تقارير هيئات المعاهدات وللتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وهي تعمل على تعزيز نظم الوقاية، ولا سيما آليات الإنذار المبكر.

135 - وأضاف قائلا إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، التي تستند إلى الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن الحق في التنمية. وينبغي حل قضايا حقوق الإنسان من خلال الحوار البناء وفقا لمبدأ عدم التدخل.

رُفِعَت الجلسة الساعة 13:10.